نشاط الوفد الخارجي بعد إعلان الثورة

1- النشاط السياسي:

لم يكن العمل المسلح وحده كفيل بالتفوق على الاستعمار الفرنسي الذي حاول استغلال غياب النشاط السياسي للجزائريين في مختلف الهيئات الدولية ليضرب الثورة، هذا الغياب الذي حاول الوفد الخارجي تداركه منذ البداية الأولى للثورة، و عمل على تنشيطه لما للعمل السياسي من تأثير في المحافل الدولية، فحاول أعضاء الوفد الخارجي التواجد في كل النشاطات التي كانت تقيمها في مختلف الهيئات الدولية لإسماع صوت الثورة ، فما أهم المحافل الدولية التي دافع فيها الوفد الخارجي عن القضية الجزائرية؟ و هل وفق في عمله السياسي؟

أ- المشاركة في مؤتمر باندونغ وبداية تدويل القضية الجزائرية:

لقد أدركت جبهة **ت.و** منذ البداية أن الثورة تدور في نطاق عالمي، مما زاد في عزم القادة بالخروج بالثورة و إدخالها في فلك السياسة العالمية من خلا الهيئات الدولية، و كان مؤتمر باندونغ*[1]، البوابة التي دخلت من خلالها الثورة إلى العالم.

و كان هذا المؤتمر أول فرصة لتعريف العالم بالمشكل الجزائري، و يعد أول انتصار دولي تحرز عليه جبهة التحرير الوطني، و ق استطاع فيه ممثلوه إقناع الوفود المشاركة بعدالة القضية الجزائرية، ورغم أن لم يكن من السهل في ذلك الوقت على الجزائريين إقناع الرأي العام أن الجزائر ليست جزء من فرنسا خاصة و أن جبهة **ت .و** لم يكن لها وقت طويل على الظهور، هذا من جهة، و ومن جهة أخرى فإن الحركة المصالية** كانت تقوم بعمل موازي ، و تحاول إيهام الرأي العام بأنها تمثل الشعب الجزائري.

*باندونغ ، مدينة في اندونيسيا .

[1] أنضر الملحق رقم 02 (إعلان باندونغ) بالعربية و الفرنسية .

** الحركة المصالية :كانت البدايات الأولى لنشأتها أثناء أزمة الانشقاق التي مست ح أ ح د ، تأسست رسميا بعد اندلاع الثورة ، حيث تجسدت سياسيا في حزب الحركة الوطنية الجزائرية وعسكريا بتكوين جيش خاص بها مناهض للجيش ت و تستمر إلى غاية 1958م حيث تنتهي كقوة عسكرية و سياسية ماعدا بعض المناطق .أنظر Mohamed Guentari ,organisation politico administrative –militaire de la révolution algérienne 1954-1962 vol 1,office des publication universitaire ,Alger 1994.P74.

وبعد مرور شهرين من اندلاع الثورة عقد اجتماع آكرا باندونيسيا الذي شارك فيه الوفد الخارجي ممثلا بالسيدين آيت أحمد وامحمد يزيد اللذان قدما مذكرة تتضمن الوضع المأسوي الذي يعيشه الشعب الجزائري، و طلب من الدول المشاركة إدراج قضية المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) في مؤتمر الأفروأسيوى، و قد تمكن الوفد من الحصول على تعهد من الرئيس الأندونيسي أحمد سوكارنو بعد إجراء اتصالات معه بإدراج قضية المغرب المعبري في جدول أعمال المؤتمر و منح صفة المراقب للوفد الخارجي، و أسفر هذا الاجتماع عن عقد أول مؤتمر افرواسيوي في باند ونغباندونيسيا في الفترة ما بين 18 أفريل 1955[1]، بعد الحصول على تعهد لمنح الوفد الخارجي صيغة ملاحظ للمشاركة في مؤتمر باندونغ، و أرسل مرة أخرى آيت أحمد و امحمد يزيد إلى بلدان جنوب آسيا للتعريف بالقضية الجزائرية و تقديم أهداف جبهة **ت . و** ليضمن من ورائها تأشيرة الحضور للمؤتمر، و تقديم المطالب الشرعية الجزائرية، و إلغاء الحصار السياسي الفرنسي المضروب على نشاط القضية الجزائرية، و التعجيل بدعمها ماديا و دبلوماسيا لمواصلة مسارها، و فعلا فقد حضر الوفد في المؤتمر بصفة مراقب و شارك في المؤتمر 29 دولة ، كما دعيت للحضور أربعة حركات تحررية (تونس، الجزائر، المغرب، قبرص) كأعضاء مراقبين[2].

- نشاط الوفد داخل المؤتمر:

كان من بين أهم نشاطات الوفد الخارجي تعريف المؤتمرين بالوضع في الجزائر، و فضح سياسة الزجر الاستعماري و التأكيد على أن الشعب الجزائري الذي حمل السلاح تحت لواء جبهة **ت.و** ولن يهدأ له بال حتى يحرر بلاده من الاستعمار، كما طلب من المؤتمرين تقديم الدعم للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

[1] أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، نوقشت بمعهد التاريخ، 2002 ، ص 104 .

[2] مختار مرزاق، **حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص67

كما ساهم الوفد الخارجي في محو الآثار السلبية التي خلقها النشاط المضاد للحركة المصالية و التي أحدثت التباس عند العديد من المؤتمرين حول من هو الممثل الشرعي للشعب الجزائري؟

كما قدم الأعضاء الممثلون لشمال المغرب العربي مذكرة شرح فيها الوضع في شمال إفريقيا مع ملحق يخص القضية الجزائرية، في حين نجد أن الاهتمام الأكبر بقضية تونس و المغرب، أما القضية الجزائرية فلم تأخذ حقها كما يجب، لأن الاستعمار أقام حصارا على الجزائر منذ اندلاع الثورة[1]، و لقد حذر الوفد من خطورة عزل القضية الجزائرية عن قضيتي تونس و المغرب، و لهذا تحرك الوفد نحو مصر و المملكة السعودية لممارسة ثقلهما على الدول العربية و الإسلامية لدعم القضية الجزائرية وضمها إلى جانب القضيتين، اعتبارا من أن الكفاح المشترك منذ تأسيس مكتب تحرير المغرب العربي، ووافق المؤتمر على تكوين وفد مغاربي مشكل م الأقطار الثلاثة، و بعد الانتهاء من الأشغال أصدر المؤتمر بيانا سياسيا بموافقة 29 دولة تؤيد مسعى الوفد لتدويل الحرب الجزائرية، و بهذا تكون جبهة **ت.و** قد كسبت أول معركة لها على الصعيد الدبلوماسي و هو ما أعطى دافعا قويا لنشاط هذا الأخير، و ازدياد الدول العربية المؤيدة للوفد لتحقيق أهدافها السياسية و العسكرية، و بذلك يكون الوفد قد اخترق الحصار الدبلوماسي الفرنسي المضروب على الثورة الجزائرية منذ بدايتها ، و اعتبر المؤتمرون أن جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد و الشرعي للقضية الجزائرية في الداخل و الخارج، و بذلك نقول أن الوفد تمكن من توضيح أهداف و حقيقة القضية الجزائرية في المجتمع الدولي، و هذا ما مهد للطريق و الأرضية الصلبة للبروز في هيئة الأمم المتحدة

ب- دخول القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة:

نتيجة للتعاطف الذي وجدته القضية الجزائرية لدى الكثير من الدول عربيا و عالميا، و الجهود الدبلوماسية و السياسية التي قام بها الوفد الخارجي لجبهة **ت.و** في

[1] أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، نوقشت بمعهد التاريخ، 2002 ،ص 108 .

أوساط الرأي العام العالمي، ورغم التعنت الذي انتهجته السياسة الفرنسية اتجاه القضية الجزائرية، إلا أن هذا لم يمنع الوفد من مواصلة عمله الدبلوماسي، فقد جرب محاولات عديدة لبرمجة القضية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة نتيجة ما حققته الدبلوماسية الجزائرية في إسماع صوت الثورة، و إلى دور بعض الزعماء العرب و الآسيويين كجمال عبد الناصر ونهرو و سوكارنو، و فشل الخارجية الفرنسية في قولبة موقف الدول العربية و الإفريقية و الآسيوية لصالح موقفها، بل بالعكس كانت القضية الجزائرية تؤيد الدول العديدة إلى صفها، و رغبة بعض الدول الأعضاء، و إلحاح المجتمع الدولي ممثلة في حكومات و منظمات ووسائل الإعلام على هيئة الأمم المتحدة لتطبيق مواد ميثاقها و إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، و لقد اعترفت جبهة **ت.و** بالجميل الذي أسدته الشعوب الإفريقية و الآسيوية في نضالها من أجل الاستقلال، فكتبت صحيفة المجاهد الناطقة باسم الثورة الجزائرية ما يلي: " إن الشعوب الآسيوية و الإفريقية تضم شتاتها الممزق لتكوين كل ما عندها من عواطف النبل و ما ينبع في أعماقها من حرارة الفتوة لتكوين من خلفنا قاعدة ارتكاز في المعركة".

وفي 05 جانفي 1955[1] قدم مندوب المملكة العربية السعودية مذكرة لمجلس الأمن للفت نظره لخطورة الوضع في الجزائر، بحيث أصبح يهدد السلام العالمي، و جاء مؤتمر باندونغ وحقق وفد الجبهة أو نجاح على المستوى الدولي مكن الاعتراف بحق الشعب الجزائري و المغربي و التونسي في تقرير مصيره، فأوصى المؤتمر بعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة، و فعلا قدم مندوبو 14 دولة إفريقية و آسيوية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 29 جويلية 1955 طالبوا فيه بإدراج قضية الجزائر في جدول أعماله للدورة العاشرة[2]، و طبقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة و القرار الجماعي للمؤتمرين بباندونغ دعت المجموعة الأفرو آسيوية هيئة الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لوضع حد عاجل لأعمال إبادة حرية ضد الشعب الجزائري الذي ليس له من جريمة غير السعي إلى حياة أفضل و الحصول على حريته وكرامته، وأن

[1] أمحمد يزيد، **القضية الجزائرية في الأمم المتحدة**، الجزائر، الأحداث1040 في 25/19 سبتمبر 1985، ص 65.
[2] وزارة الثقافة و الإعلام، مجلة المجاهد، ج3، ص 112 .

استمرار تدهور الأوضاع في الجزائر من شأنه أن يشكل تهديد الأمن و السلم العالميين، و بعد شهر على تقديم المذكرة بعث السيد **محمد خيضر** رئيس الوفد الخارجي لجبهة **ت.و** بالقاهرة بتاريخ 22 أوت 1955 مذكرة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طلب منهم الإسراع في تهيئة الظروف الضرورية لتسوية المشكل الجزائري بطرق سلمية، في الوقت الذي كانت تسعى فيه الجبهة في الخارج و تعمل لكسب الرأي العام العالمي و حمله بالقضية الجزائرية في وقت استعدادها لعرض القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة.

قاد الجيش في الداخل هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت1955 و إرادتها جبهة **ت.و** أن تكون متزامنة مع طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، كان للهجوم صداه الواسع على الصعيد الدولي حيث جعلت الكثير من الدول أن تغير نظرتها تجاه فرنسا وتعترف بقوة الثورة وأصالة أهدافها[1].

الدورة العاشرة : أثناء تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية [2]طرح مشكل في مذكرة الدول الأفروآسيوية و هو عدم تعرضها إلى كون الجزائر دولة مستقلة ذات سيادة قبل أن يقع احتلالها بالقوة عام 1830، حيث شكل عائقا في إقناع الكثير من الدول و خاصة مجموعة دول أمريكا اللاتينية، فأحيلت القضية الجزائرية إلى اللجنة السياسية للجمعية لدراسة، و اعتر ممثل فرنسا السيد بينو ووزير خارجيتها و شن حملة دبلوماسية واسعة النطاق خارج أروقة الأمم المتحدة لإحباط هذا المسعى معتبرا أن الوضع الجزائري مسألة داخلية، فلا يحق للأمم المتحدة النظر فيها، و بعد مناقشات عديدة قررت الجمعية العامة في 30 سبتمبر 1955 تسجيل القضية الجزائرية و كان بمثابة صفعة للحكومة الفرنسية باعتراف مسؤوليها، مما أدى إلى انسحاب وزير خارجيتها من الجلسة، و بذلك تكون القضية الجزائرية قد تمكنت من اجتياز الامتحان العسير بنجاح، و لقد جعلت الجمعية مسألة المناقشة إلى وقت لاحق، و لقد برهنت هذه المناقشات على أن القضية الجزائرية بثت التفرقة في صفوف الحلف الأطلسي و عزلت فرنسا عن أقرب

[1] زغيدي لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص93.
[2] أنضر الملحق ، رقم 03 .

حلفائها كالولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإن نشاط الوفد الخارجي كان واسع النطاق وأعضاء الوفد الحاضرين في كل مكان، ففي الوقت إلي كان فيه امحمد يزيد يضبط مع وفود الكتلة الأفروآسيوية التكتيك الذي يجب إتباعه لدى المناقشات كان الأمين دباغين يشرح للكتلة العربية الأهمية التي تعلقها الحكومة الجزائرية على مبادئ اللائحة الأفروآسيوية، فكان التنسيق بين الجهود تام و التنظيم كامل و من بين المظاهر التي لها دلالة خاصة في كيفية الاستقبال ومبلغ الحفاوة التي قوبل بها أعضاء الوفد بما يتناسب مع صفتهم كوزراء في الحكومة الشرعية، فعندما أقام الأمين العام للجامعة العربية مأدبة على شرف الوفد الجزائري احتل هذا الأخير في المأدبة المقام المخصص للوزراء و هم بن بلة، آيت أحمد، و محمد خيضر، بعد تدويل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة و في دورتها العاشرة قام الوفد الخارجي بزيارات منها إلى تركيا التي صوتت ضد القضية الجزائرية في الدورة العاشرة وإقناعها بالتصويت لصالح القضية الجزائرية، كما نجد السيد آيت أحمد ممثل جبهة **ت.و** بنيويورك بعث برقية إلى الكتابة العامة لهيئة الأمم المتحدة يشير فيها إلى خطورة الوضع في الجزائر وهذا لعرض القضية في هيئة الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر، و بالمقابل و حتى يتكامل العمل الدبلوماسي و العسكري كان القادة في الداخل يحضرون لعقد مؤتمر بواد الصومام في 20 أوت 1955 بحث فيه المجتمعون قضايا الثورة في الداخل و الخارج، و قرروا توسيع العمل الدبلوماسي و تكثيفه، و على الصعيد الجهوي استقلت كل من تونسو المغرب في مارس 1956.

و في الفاتح من أكتوبر 1956 تقدم وفد افرواسيوي بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال دورتها الحادية عشرة، كما أرسل وفد جبهة **ت.و** مذكرة في 12 نوفمبر[1] 1956 انطلقت هذه المذكرة من كون القضية الجزائرية سجلت في الدورة الماضية و لكن تأجلت مناقشتها و بفضل مساعدة الأشقاء العرب قبل مكتب المجلس مناقضة القضية الجزائرية في 15 نوفمبر 1956 بعد الإنجاز الذي حققته جبهة **ت.و** في الأمم المتحدة في صدور أول قرار للجمعية العامة حول المشكلة الجزائرية وإيصال الوفد

[1] أنظر الملحق ، رقم 04 .

نشاطه الدبلوماسي لاكتساب أصوات جديدة عند عرض ثاني للقضية على هيئة الأمم المتحدة ، و في دورة أكد على حق الشعب الجزائري في كفاحه أن الحل الوحيد للقضية هو التفاوض القائم على استقلال الجزائر، أما في الدورة الثالثة عشر سجلت القضية الجزائرية خلال الجزء الأول من الجلسة 16 سبتمبر 1958 و على هذا المنوال تواصل تناول القضية الجزائرية في باقي الدورات، و بذلك بينت هيئة الأمم المتحدة على أن القضية الجزائرية قضية مركزية و هامة ضمن القضايا المغربية و العربية، و لتثمين دورة هيئة الأمم و ضمان وجود دائم للوفد الجزائري للدفاع عن القضية الجزائرية أرسل محمد خيضر طلبا إلى وزارة العدل الأمريكية لتسمح لآيت أحمد بالإقامة الشرعية فوق أراضيها ليمثل الجزائر في إطار حركة تحرير شمال إفريقيا المتكونة من الحركات الاستقلالية الثلاثة، و لذا كان دبلوماسية الوفد الخارجي لجبهة **ت.و** وقد برزت بالأخص في هيئة الأمم المتحدة فإن النشاط الدبلوماسي لجبهة **ت.و** في المؤتمرات العربية و الإفريقية و الأوربية و الأفروآسيوية ساهم في توسيع مجالات تدخلات الجزائريين في الخارج للدفاع عن القضية الجزائرية المكافحة.

ج- الوفد الخارجي وجامعة الدول العربية:

لقد تأسست الجامعة العربية في ظروف قاسية و جو ملبد و عالم مضطرب لذا واجهت منذ ولادتها العديد من المشاكل، و لكن و رغم ذلك وجد فيها الوفد الفضاء السياسي الأقرب إليه من الناحية القومية و الجغرافيا، و هي القناة الأولى التي حرص على استغلال دورتها للتنسيق مع شخصياتها السياسية حول الكيفية التي من خلالها تتناول القضية الجزائرية في ظل تصلب الاستعمار الفرنسي سياسيا، و عسكريا في المغرب العربي و على العموم فإن مصر أعلنت وقوفها إلى جانب الجزائر منذ اندلاع الثورة، وبدأت هذه العملية منذ استقرار الشاذلي المكي بها باسم حزب الشعب، و كان مهمة الجامعة العربية بالدرجة الأولى معالجة القضايا العربية الهامة[1]، و إلى غاية انطلاق الثورة لم يتضح موقف الجامعة الرسمي اتجاه القضية الجزائرية رغم جهود الوفد

[1] هارون هاشم الرشيد، **جامعة الدول العربية**، دار سداسي للنشر ، تونس، ص100-101.

الخارجي من الشاذلي المكي، في إطار مكتب المغرب العربي، إلى التركيبة الجديدة التي تضم بن بلة، خيضر وآيت أحمد، حيث وجه المسؤول السياسي للوفد السيد محمد خيضر رسالة حول القضية الجزائرية إلى الجامعة العربية بتاريخ 16 جانفي 1954 لإدانة سياسة القمع الفرنسية وإعلان حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، فلقد أثبتت الجامعة العربية في العديد من المناسبات موقفها المشرف اتجاه القضية الجزائرية و دعمت الثورة سياسيا و معنويا وإعلاميا ودبلوماسيا، فقام الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية[1] في هيئة الأمم المتحدة بطلبها بإعمال مبادئها و بإعلان صوت الشعب الجزائري في الأمم المتحدة للحصول على تأييده من كافة الدول المحبة للسلام، و قادت الجامعة العربية حركة إعلامية واسعة لمواجهة و مجابهة أعمال العنف و الإرهاب الفرنسي في الجزائر، كما أرسل الأمين العام إلى السكريتير العام للأمم المتحدة بوجهة نظر إلى خطورة الحالة في الجزائر[2].

كما اتصلت الجامعة بوفدها الدائم في نيويورك ووقفت على جهود وفود الدول العربية و جهود دول مؤتمر باندونغ، و هي التي انتهت بطلب المجموعة الآسيوية الإفريقية إدراج قضيتي مراكش و الجزائر في جدول أعمال الجمعية العامة، و بعد إدراج القضية الجزائري في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1955 حيث أقام قسم هيئة الأمم المتحدة التابع لوفد الجامعة العربية الدائم بنيويورك بتزويد تلك الدول بالمعلومات اللازمة حول المسألة[3].

ولقد شجعت الجامعة العربية أربعة عشرة دولة إفريقية و آسيوية في مؤتمر باندونغ 1955 الذي استطاع وبجدارة تفكيك الحصار السياسي الفرنسي ودفع عناصر الوفد الخارجي بالقاهرة و دمشق إلى كتابة العرائض و المذكرات السياسية لجامعة العربية و المكونات العربية لتكثف من جهودها السياسية في سبيل القضية الجزائرية

[1]محمد على الرفاعي، **جامعة الدول العربية وقضايا التحرر**، الشركة المصرية للطباعة و النشر، القاهرة، ط1، ص 99/98.

[2]نفس المرجع السابق، ص101

[3]تقرير الأمين العام للجمعة الدول العرب ةفي مارس 1956، أنظر أحمد رضوان، شرف الدين ، **الجامعة العربية و قضايا التحرر في المغرب العريب 1945- 1962**، أطروحة ماجستير 1983،ص 60 معهد التاريخ.

للظهور بموقف موحد يحظى بالاهتمام و المتبعة في هيئة الأمم المتحدة ، و يرجع الفضل في إقناع الجامعة العربية بأهمية دعم الثورة الجزائرية في هذه الظروف إلى الدور الذي لعبته المملكة العربية السعودية سياسيا عن طريق وفديها الدائمين لدى الجامعة و هيئة الأمم المتحدة.[1]

وبعد هذا النجاح قام محمد خيضر بتقديم مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية شاكر الأمانة العامة و أعضاء الجامعة ووفدها الدائم لدى الأمم المتحدة على مساعيها الموفقة التي بذلوها لتدويل القضية الجزائرية وملفتا انتباه الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية القضية الجزائرية كقضية مركزية ضمن القضايا العالمية.

و إضافة إلى هذه التحركات التي يقام بها الوفد الخارجي لكسب معركة التدويل على الصحافة الدولية وللفت انتباه الحكومات العربية كتب مذكرتين سياسيتين، الأولى كتبها السيد عبد الحميد مهري ورئيس مكتب الوفد بدمشق و الثانية كتبها السيد محمد خيضر أن الهدف منهما هو الدفع بالجامعة العربة إلى رسم إستراتيجية ناجحة في إطار التنسيق مع كل دول الكتلة الأفروآسيوية بهيئة الأمم المتحدة، و بعد تلقي الجامعة العربية المذكرتين قام مجلس الجامعة بعقد اجتماع طارئ في 29 مارس 1956 بالقاهرة و اتخذ عدة قرارات منها:

* إعلان الجامعة العربية تأييدها للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال.

* تقديم جميع الدول العربية دعمها للثورة الجزائرية.[2]

و بهذا نجد أن الوفد الخارجي قد تمكن من إقناع دول الجامعة العربية للإسراع في تكثيف جهودها لأجل تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

[1] أحمد سعيد العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني ، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر ، نوقيشة بمعهد التاريخ سنة 2000 ، ص 92.

[2] صالح لميش، مصر وثورة الجزائر (54 – 62) رسالة ماجستير، الإسكندرية، 1988، ص 147 .

و في الأخير يمكن القول أن دعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية كان دعما ماديا ومعنويا، و استطاعت الثورة الجزائرية أن تحتل مكانا لها في نختلف المحافل الدولية،و كانت الجامعة العربية النافذة التي أطلت منها على هذه المحافل.

د- أهم المؤتمرات التي أثارات القضية الجزائرية:

-مؤتمر القاهرة

26 ديسمبر 1957 – 01 جانفي 1958: عقد مباشرة بعد الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة و حضر هذا المؤتمر أربعة و أربعون دولة أفروآسيوية، و مثل الوفد الجزائري السيد الأمين دباغين* ، و قد ناقش المؤتمر القضية الجزائرية بعد أن قدم الوفد الجزائري تقريرا حول الوضعية المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري جراء الحرب و الحصار الذي يضربه الاستعمار الفرنسي، وقد أثار المؤتمرون قضية الثورة الجزائرية و ضرورة التصدي للاستعمار و مساعدة الدول الرازحة تحته و المناهضة للاستعمار، و ذلك بالعمل على استقلالها، ولقد نصت اللائحة التي صوت عليها المؤتمرون على ضرورة مساعدة الثورة الجزائرية، و ضرورة فتح باب المفاوضات بين الجانبين، ولقد تم الاتفاق على تنظيم أسبوع إفريقي للتضامن مع الشعب الجزائري يوم 30 مارس 1958 في مختلف العواصم الإفريقية و الآسيوية، إلى جانب حملة إعلامية تفضح فيها النظام الاستعماري الذي تمارسه فرنسا تجاه الشعب الجزائري، و يعتبر مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني إلى جانب وفود الدول الأخرى اعترافا من هذه الأخيرة بالجبهة كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.[1]

***محمد الامين دباغين (1917–2003م): طبيب و سياسي جزائري ولد بالجزائر ، زاول دراسته بمدينة شرشال ، واصل نشاطه السياسي من ح.إ.ح.د و عينة أمينا عاما لها (1946–1951) وقع بينه و بين مصالي الحاج خلاف حاد سنة 1949 ، التحق بصفوف ج.ت.و و عينا وزير الشؤون الخارجية في ح.م.ج وبعد الاستقلال يتفرغ لمهمته كطبيب بمدينة العلمة .أنظر عبد الكرم بو الصفصاف و آخرون ، المرجع السابق ، ج2 ، ص 315–316.**

[1]مجلة أول نوفمبر، تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830– 1962م، العددان 157 – 158 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1997، ص، 14.

- مؤتمر طنجة:

انعقد في 28-29-30 أفريل 1958 بمدينة طنجة المغربية بمبادرة من حزب الاستقلال المغربي، و كانت مسألة وحدة الكفاح بين أقطار دول المغرب العربي من أهم الدواعي لعقد هذا المؤتمر خاصة بعد قيام الوحدة المصرية السورية، و كان هدف جبهة **ت.و** من هذا المؤتمر ما يلي[1]:

* إثارة التضامن بين الشعوب المغرب العربي.

* إثارة قضية تواجد القوات الفرنسية في كل من تونس و المغرب و المسخرة لضرب الشعب الجزائري، و المطالبة بإجلاء هذه القوات.

* محاولة الحصول على تعهد من الحكومة التونسية بعدم ربط منطقة المغرب في ميداني الدفاع و الدبلوماسية بصفة منفردة.

* التمهيد لإعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

و انطلقت الأشغال يوم27 أفريل 1958 و استمرت طيلة أربعة أيام بقصر المارشال الملكي بمدينة طنجة، و تصدرت القضية الجزائرية جدول أعمال المؤتمر، وقدم الوفد الجزائري عرضا لحال الكفاح في الجزائر و الرهانات التي تنتظره لتحقيق الاستقلال، و عبرت جميع الوفود عن رغبتها في وضع الأسس الكفيلة بمساعدة الثورة التحررية الجزائرية، و من اهم القرارات التي خرج بها المؤتمرون:

- إقرار مساعدة مالية للثورة الجزائرية
- قرار حول حرب التحرير الجزائرية
- قرار حول تصفية السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي
- قرار حول الوحدة المغاربية

[1] أحمد سعيود، نفس المرجع السابق، ص 106.

- نداء إلى الدول الغربية لوقف مساعدتها لفرنسا.

- تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي في المرحلة الانتقالية[1]

- كما قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته و تتشكل من ستة مندوبين عن كل حركة، و تنقسم إلى مكتبين الأول بالرباط و الثاني بتونس.

و يعد أهم قرار هو اعتبار أن جبهة التحرير الوطني هي الممثلة الوحيدة للكفاح الجزائري كما أقرت تشكيل حكومة مؤقتة.[2]

- **مؤتمر تونس –المهدية- :**

انعقد بتاريخ 17-20 جوان 1958 و كوان تتويجا لقرارات مؤتمر طنجة، و كانت أول نقطة في جدول أعماله هي مساعدة الثورة الجزائرية، و اجمع المؤتمرون على ضرورة حق الشعب الجزائري في الحرية و السيادة، و قد نصب المؤتمرون سكريتاريا دائمة تتكون من ستة أعضاء[3] ممثلين لكل الوفود، و قد مثل الجزائر كل من السادة أحمد بومنجل وأحمد فرنسيس، و قد كتبت المجاهد في افتتاحيتها العدد 28 " أن أهمية هذين المؤتمرين طنجة و المهدية، ترجع إلى أن 25 مليون من أبناء المغرب العربي بعد مرحلة طويلة وشاقة من التاريخ قد عادوا إلى النبع الأصلي وقرروا أن يتحدوا في السراء و الضراء من جديد"

- **مؤتمر أكرا:***

انعقد في 19/18 أفريل 1958 بغانا، و في هذا المؤتمر تعزز الموقف الجزائر بموقف إفريقي إثر توجيه الدعوة للمثل جبهة **ت.و** لحضور أشغال المؤتمر، و كانت القضية الجزائرية النقطة الأساسية في المؤتمر، حيث صوت المشاركون فيه

[1] محمد خير الدين، مذكرات، ج2، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ت، ص،ص،158.

[2] مجلة أول نوفمبر، العددان السابقان ،ص 14 .

[3] عامر رخيلة، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، المصادر، العدد 1، ص،169.

* آكرا مدينة في غانا .

لصالح حق الشعب الجزائري في الاستقلال، والشيء الملاحظ هو أن المشكل الجزائري أصبح من خلال هذا المؤتمر قضية إفريقية و ليس قضية جزائرية فقط.[1]

وقد اعتبر الوفد الجزائري وفدا كامل الحقوق و العضوية، و عين مندوبا عنه لتمثيل جبهة التحرير الوطني في اللجنة التوجيهية الدائمة لهذا المؤتمر، و هو تطور في الحضور الدائم للوفد الجزائري الذي كان في صراع لكسب الشرعية من جهة و التعريف و الدفاع عن القضية الجزائرية من جهة ثانية، و يمكن القول أن الوفد الخارجي حقق أكبر الانتصارات السياسية وجر الاستعمار الفرنسي إلى حرب دبلوماسية بعد أن حقق المهم في حرب السلاح، و ولعل ما قاله جاك سوستال يوم أن أدرجت الأمم المتحدة القضية الجزائرية في جدول أعمالها سنة 1955 خير دليل على انتصار نشاط الوفد الخارجي الذي لا يقل أهمية عن نشاط إخوانه في الجبال حيث قال :" أن ما تحقق للجزائر في الأمم المتحدة لهو أثمن من قافلة سلاح تصل الجبال الجزائرية".

2- النشاط العسكري:

أ- دور الوفد الخارجي في التسليح:

إذا كانت الثورة الجزائرية قد راهنت على الرجال في معركتها ضد الاحتلال و على ما كان متوفرا من سلاح من ذلك المتواجد منذ وقت **م.خ** أو ذلك السلاح الذي أفتكه المجاهدون من بين أيدي العدو[2]، فغن ذلك لم يكن كافيا، خاصة إذا علمنا أن فرنسا قد جندت كل الوسائل للتصدي للثورة.

وقد طرح التسليح مشكلا كبيرا للثورة لذلك أصبح لزاما على أعضاء الوفد الخارجي توفير السلاح لضمان استمرار الثورة، فكيف كان عمل الوفد الخارجي في هذا المجال؟ و إلى أي مدى نجح في مهمته هذه؟

[1] مجلة أول نوفمبر، العددان السابقان ،ص 14 .

[2] Robert Barra, **Les maquis de liberté,**etc entreprise Algérienne de presse 1987.P78

لقد أصبحت الحاجة ملحة لكل قطعة سلاح لتزويد الجبال خاصة مع اتساع رقعة الثورة و كثرة رجالها، مما جعل المجاهدين في الداخل يراسلون مرارا أعضاء الوفد الخارجي للإسراع بتوفير السلاح[1].

وبالفعل فقد انطلق أعضاء الوفد الخارجي لجبهة منذ اللحظة الأولى لتحميلهم هذه المسؤولية في توفير السلاح، وقد كلفوا السيد أحمد بن بلة بهذه المهمة و ذلك لعلاقته الجيدة بالقيادة المصرية، و تكوينه العسكري في **م.خ** و الجيش الفرنسي.

خلق قواعد عسكرية:

كان أول عمل قام به أعضاء الوفد الخارجي في هذا المجال هو محالة خلق قواعد عسكرية في كل من تونس و ليبيا لتمري السلاح لداخل الجزائر، و قد كلف الوفد السيد أحمد محساس ليكون ممثل جيش التحرير في الأراضي الليبية، و كان الاتصال مع القيادة الليبية وخاصة الملك السنوسي و رئيس الوزراء مصطفى بن حليم لتوفير الظروف المناسبة لتمرير السلاح[2]، و كانت ليبيا بعد ذلك من أهم الممرات العسكرية للسلاح الجزائري.

[11]Robert Barra, **Les maquis de liberté,**etc entreprise Algérienne de presse 1987.P78

[2]فتحي الذيب، المصدر السابق، ص 163.

ب- شحنات السلاح التي وصلت الجزائر:

بعد أن تكللت عمليات استقدام السلاح السابقة بالنجاح، جاءت الخطوة الثانية التي ميزتها كميات الأسلحة التي كانت على متن السفينة "دينا" كان جزء منها موجه إلى المغرب الأقصى كما يرويها أحد أبطالها و من عايشوها نذير بزار المدعو عبد القادر قائد المجموعة الشابة للمتطوعين الذين من بينهم هوراي بومدين، هذا المركب كان زورقا للإنقاذ في الأصل أدخل عليه صاحبه والد الملكة دينا تعديلات ليصبح يختا قبل أن يهديه لابنته و يسميه باسمها وهو مرقم بالأردن و يحمل علم هذا البلد و لكنه لا يصلح إلا بالإبحار قرب الشواطئ، و كان قائد هميلان باتشيش المسلم اليوغسلافي الأصل و هو يعرف حالة المركب جيدا و أن به ثقبا تتسرب منه مياه الأمواج أو الأمطار لكن تكتم على ذلك، و كان يضم طاقم المركب إلى جانبه إبراهيم النيال و هو سوداني مختص في تجارة التهريب له علاقة بأحمد بن بلة و بعض قادة التحرير بالمغرب الأقصى، و بحار مصري مساعد للنيال و بحار شامي يقوم بالطبخ و ميكانيكي ليبي، إضافة إلى مجموعة الثوار المرافقين لشحنة الأسلحة التي كانت تزن 21 طنا و هم نذير بوزار (عبد القادر) الضابط الفرنسي الذي التحق بالقاهرة قادما من المغرب الأقصى في خريف 1953، و تضم المجموعة حسب فتحي الديب، محمد بوخروبة، محمد الصالح العرفاوي[1]، محمد عبد الرحمان الجيلالي** ، محمد حسين سي أحمد، عبد العزيز مشري، علي مجاوي ، أحمد شنوت، أما الأربعة الباقون فيذكر اثنين منهم باسميهما فقط – كما ذكر سابقا- و طالبين اثنين لم يتذكر اسميهما[2].

أبحر المركب المثقل بالمئونة في 28 فيفري و كان في توديعه بميناء الإسكندرية ضابط مصري رفقة مسؤول جزائري يشير إليه الشاهد بـ (س،هـ) كان من

*** محمد بوخروبة الهواري بومدين، طالب سابق بالأزهر و الثانوية الخديوية كان ضمن دفعة أولى من 20 متطوعا تم تدريبهم على الأسلحة و حرب العصابات ما بين ديسمبر 1954 و فيفري 1955.أنظر عبد الكريم بو الصفصاف و آخرون : معجم أعلام الجزائر في القرنين و التاسع عشر و العشرين ،ج.1 ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ،عين مليلة 2002.ص 192 .**

[1] محمد الصالح العرفاوي المعروف بالزناني و هو ثائر لجأ إلى القاهرة بعد انتفاضة فاشلة قام بها المدعو مدني ناحية سوق اهراس.

**** الجيلالي و هو ثائر من منطقة القبائل لجأ إلى القاهرة بعد تصفيته لحارس غابة.**

[2] فتحي الذيب، **عبد الناصر و ثورة الجزائر**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص84

المفروض أن يتجه إلى طرابلس لشحن كمية من الأسلحة لكن أردعته الأحوال الجوية التي اضطرته إلى التوقف مرتين بدرنة ثم بنغازي، كانت تلك المرحلتين قاسيتين على المركب المتواضع و كذلك على الثوار خاصة بعد أن أنهكتهم الرحلة و الجوع و دوار البحر و الوسخ و القمل[1]، و في اليوم الموالي زارا أحمد بن بلة المركب ففوجئ بوزار بالإمكانات الضئيلة و المحدودة بالعاصمة الليبية، التي أدت عمليا إلى فشل محاولة شحن 7.5 طن إضافية من الأسلحة، و للتخفيف أكثر على المركب اتفق بوزار[2] مع بن بلة على أن يبقى الطلاب الثلاثة برئاسة سي علي بطرابلس ليلتحقوا بالجزائر عبر الحدود الشرقية، و قبل أن يستأنف المركب رحلته باتجاه صقلية في 13 مارس زارهم بن بلة خفية لينبههم بضرورة التزام الحيطة و الحذر و يطمئنهم في نفس الوقت بأنه سيكون في استقبالهم على شواطئ الناظور بالمغرب الأقصى، و أثناء الرحلة ما بين طرابلس و بليرمو ـ مدينة تقع جنوب إيطاليا- تعرض المركب أول مرة إلى مراقبة بحرية و جوية من وحدات الأسطول السادس الأمريكي، و في بليرمو استراح الثوار و ركاب المركب من 17 إلى 20 مارس ووجدوا الضابط المصري الذي كان في توديعهم بالإسكندرية و أعطى لهم مبلغا من المال لاقتناء حاجتهم من المئونة و الوقود، إثرها غادر المركب صقلية بعد ظهر يوم 20 مارس في الاتجاه المذكور، و في 26 من نفس الشهر وعلى الساعة الخامسة بعد العصر أطل لأول مرة على السواحل الجزائرية المغربية و كان أول من شاهد الشاطئ هو بومدين و أخذ يصرخ : " يا الخاوة، بلادنا يالخاوة بلادنا!!.. " ، ثم سارع بوزار يقبله بلا حساب و انهارت الدموع من بين أعينهم و في هذه اللحظات تدفق الإحساس و الحماس الوطني فأنشدوا كرجل واحد : بلادي بلادي بلادي ... أنت حبي و فؤادي.."، وحسب الموعد الأول أن يقترب المركب ليلة 27 مارس من شواطئ الناظور الشرقية على أن يتلقى في الساعة العاشرة و النصف من نفس الليلة إشارات ضوئية تحدد لهم مكان الإنزال، إلا أنها لم تأت،في هذه الأحيان اضطرب البحر فلجأ القائد "جان" إلى ركنه إلى ميناء مليلية، حيث تعرض إلى تفتيش

[1] عباس محمد ،في كواليس التاريخ ،جريدة الخبر، العدد 5280، 19 ربيع الأول 1429هـ -27مارس2008،
[2] في كواليس التاريخ ، نفس المرجع، ص26.

دقيق من طرف شرطة الميناء دون أن يكشف أمر السلاح ، و في مليلية تمكن بوزار رفقة الثوار من الاتصال بشبكة جبهة التحرير الوطني هناك و تمتحديد ليلة 30 مارس لإنزال الحمولة شرق مرسى " كابو دي أقري" (رأس الماء) ، حيث كان ثوار المنطقة الخامسة هذه المرة في الموعد فأطلقوا الإشارات الضوئية في الوقت المناسب و بناء على ذلك اقترب المركب من الشاطئ و بعد تثبيته استقبل الثوار من طرف المجاهد عمار شيبان المدعو بومدين و تم الاتفاق على تكوين سلسلة من الثوار بعد مد خطين من الحبال ما بين المركب و الشاطئ و هكذا بدأت عملية الإنزال، ليتم نقله بعد ذلك على ظهر الحمير و على الأكتاف إلى المنازل في انتظار توزيعه بنسبة الثلثين إلى جبهة التحرير الوطني و المتبقي إلى جيش التحرير المغربي[1]، و بعد إنجاز العملية جنح المركب مدفوعا من طرف الأمواج القوية و قد بقي فيه أربعة ثوار رفقة الطاقم بينهم محمد بوخروبة ، و في صبيحة 30 مارس اكتشفه خفر السواحل الإسبانية فقاموا بسحبه إلى كابو دي أقوي[2] " و بعد التحريات العادية اعتبر الأمر جنوحا اضطرارياو أفرج عن من فيه و قد أقام الجميع في فندق تحت غطاء صيانة المركب، حيث اتصل بهم خفية بوزار قبل أن يلتحق بجيش التحرير المغربي الذي عينه قائدا مدربا بمركز جناح الرهوني في ضواحي تطوان، و من إسبانيا تم تهريب بوخروية إلى داخل الجزائر و عاد المركب من حيث جاء بعد إصلاحه[3]

للإشارة فإن اليخت دينا كان محملا بما يلي:

- 204 بندقية 303؛
- 20 رشاش بون جرن؛
- 240 خزنة ذخيرة للبون؛
- 34 كاس إطلاق القنابل؛

[1] مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.ص ، 39 .

[2] في كواليس التاريخ ،جريدة الخبر، العدد 5280، 19 ربيع الأول 1429هـ -27مارس2008، ص26

[3] NADIR BOUZAR, L'odyssée du Dina, Bouchene-enal, Alger 1993 P 61.

- 68 رشاش طومسون؛
- 33 ألف طلقة 303؛
- 356 قنبلة يدوية ميلز؛
- 136 ألف طلقة طومسون؛
- 04 آلاف كبسولة متفجرات؛
- 50علبة كبريت مضادة للهواء؛
- 350 كلغ جيلينت " نوع من المتفجرات"؛
- 700 متر فتيل أمان.

و كانت هذه الكمية من الأسلحة كافية لأن تنشط العمليات العسكرية رغم تكلفتها الباهظة، ناهيك عن المخاطر غير المرغوبة في نقلها، و كمثال على التكلفة سنرى الصفقة التي تمت بالدولار الأمريكي مع تشكسلوفاكيا بوساطة مصرية لصالح الجزائر

و في شهر سبتمبر 1955 وصلت السفينة المسماة " الحظ السعيد" و على متنها شحنة ثانية من السلاح و الذخيرة و كانت أكثر من سابقتها و بذلك أصبحت القوة متوفرة في المنطقة التي تسمح بإعادة الانطلاقة، حيث كانت ليلة الثاني من أكتوبر 1955– هجومات 1955- ليلة ساخنة و شديدة التي ملت المنطقة كلها مع شمولها المغرب الأقصى و استمرت لأربع أيام متتالية مستغلة الارتباك و الفزع الذي دخل في نفوس القوات الاستعمارية الفرنسية و المعمرين، تلك الأحداث انبثق عنها الفصل في قضية المغرب الأقصى كما فعلت مع تونس.[1]

خلال الفترة الممتدة بين 1960 و 1962 أصبحت هناك مساعدات مغربية اعتمدت عليها جبهة **ت.و** في تزويد هيئة أركان الحرب بمختلف الأسلحة و المعدات العسكرية القادمة من الخارج، وقد ساعد كل هذا على تدعيم قدرات الحكومة الجزائرية المؤقتة، و في مارس 1960 حقق الوفد الجزائري مكسبا هاما يتمثل في قبول المغرب

[1] محمدصديقي، **الطرق والوسائل السريةلإمداد الثوارالجزائريين بالسلاح**، تعريب أحمد الخطيب، دار الشهاب، باتنة، 1986،.ص 26

الأقصى بمبدأ السماح بمرور الأسلحة و المعدات الأجنبية و المتطوعين من الأجانب، كما اتخذ الملك قرارا بإغلاق القنصليتين الفرنسيتين، ووضع تحت تصرف جيش **ت.و** 500 متطوع مغربي[1] ، وقد تم التوصل فيما بعد إلى اتفاقية شاملة بين الحكومتين الجزائرية و المغربية بخصوص شأن التسليح، تقوم خلالها الحكومة المغربية بالتوسط لاقتناء الأسلحة لفائدة جيش **ت.و**، و تقديم التسهيلات اللازمة لإيصالها للجزائريين عبر التراب المغربي، بشرط أن يتم إبلاغ السلطات المغربية بوصول الأسلحة و أن تكون تحركات جيش **ت.و** محترمة للسيادة المغربية، وقد ساعدت هذه الاتفاقية -التي ظلت سرية- مهمة للإمداد بالأسلحة و وصولها إلى جيش **ت.و**، فتم بذلك شراء الأسلحة الروسية و التشيكوسلوفاكية و البلغارية باسم الحكومة المغربية، كما تواصل النشاط السري لتهريب الأسلحة.

إن الأسلحة التي تم شراؤها بجهود الوفد الخارجي يتم إيصالها عبر البحر المتوسط بواسطة سفن أجنبية في سرية تامة، إلا أن ذلك لم يمنع البحرية الفرنسية من قرصنة أعداد هامة بما في ذلك القادمة باسم الحكومة المغربية[2]، هذا ما ساعد مرور كميات ضخمة من الأسلحة لجيش **ت.و** على الحدود المغربية، و دأبت البواخر على إنزال حمولتها خاصة بميناء مليلية، و في نوفمبر 1961 عقدت مصالح التسليح الجزائرية صفقة مع بلغاريا تعتبر أكبر صفقة في تاريخ الثورة الجزائرية شملت 2500 طن من العتاد الحربي، و بعد نجاح السفينة البلغارية في اختراق الرقابة الفرنسية و الاقتراب من ميناء طنجة اتصل بوصوف بالملك الراحل الحسن الثاني، فتدخل الملك شخصيا لإنزال الشحنة، و قد ساهمت السلطات المغربية في نقل الأشخاص و الأسلحة جوا خاصة من إسبانيا باتجاه مطار الدار البيضاء، بحيث أن الولاية الخامسة تقوم

[1] حربي محمد، **جبهة التحرير الوطني الاسطورة و الواقع ترجمة كميل دانمر** ،مؤسسة الابحاث العربية و دار الكلمة للنشر بيروت لبنان 1983، ص 221-222

[2] ينظر شهادة شوقي مصطفاوي رئيس بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب، عباس محمد، **رواد الحركة الوطنية**، ص262

بتوصيلها إلى الحدود[1]،و اقتصرت الأسلحة على المعدات العسكرية الأجنبية وقطع الغيار الخاصة بمصانع التسليح السرية.

المشاكل التي واجهها أعضاء الوفد الخارجي في التسليح:

نظراً للخطر القادم من الحدود المغربية، أسرعت فرنسا إلى محاولة عزل الجزائر عن العالم الخارجي، وبخاصة عن المغرب الأقصى الذي كان الممون الرئيس للثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة، سواء تعلق الأمر بتلك القادمة من الخارج، والتي يتم إفراغ معظمها في الموانئ المغربية، أو تلك التي كانت تصنع فوق التراب المغربي، وتنقل إلى الجزائر عن طريق الحدود التي كانت همزة وصل بين البلدين، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

أ. إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة على طول الحدود الجزائرية المغربية من ميناء ساي [Port Say] (مرسى بن مهيدي حالياً) الواقع شمال الحدود المغربية الجزائرية إلى مدينة بشار جنوباً على مسافة طولها 750 كلم، وقد شرع في إنجاز هذا الخط بداية من 1956 من أجل تحقيق هدفين أساسيَّين هما:

- مراقبة تحركات المجاهدين وعمليات تهريب السلاح، والقيام بكل ما يمكن فعله لمنع ذلك؛

- حماية الخط الحديدي المحاذي للحدود، والذي يسمح بنقل المعادن ومعدات الحرب، ويتعلق الأمر بخط السكة الحديدية الذي يربط وهران ببشار مروراً بمدينة المشرية وقد انتهت أشغال هذا الخط المكهرب في 1959[2]؛

ب. ضرب حصار بحري وجوي على السواحل المغربية الجزائرية بصفة خاصة، وعلى الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة، والهدف من ذلك مراقبة وتفتيش كل البواخر والسفن التجارية المتجهة إلى الجزائر أو المغرب الأقصى،

[1] محمد يوسفي، مجلة الباحث، ص 32

[2] Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre, O.P.U, Alger 2ème, 1988, p. 265-266.

وذلك خوفاً من تسرب الأسلحة والذخيرة إلى المجاهدين في الجزائر عن طريق المغرب الأقصى، ومن أجل تطبيق كل هذه الإجراءات، أصدرت السلطات الفرنسية تشريعات جديدة لتسهيل مهمة التفتيش البحري، ومنها:

الأمر الصادر للأسطول الفرنسي بكامله من مجلس الوزراء الفرنسي في 21/ 10/ 1956 بأن يقوم بدوريات منتظمة للحيلولة دون وصول أيِّ شحنة من الأسلحة للجزائر، يستند هذا الأمر إلى مرسوم نص في بعض مواده الرئيسية على ما يلي:

- **المادة الرابعة**: خلافاً لأحكام المادة 44 من قانون الجمارك، يزداد حدّ منطقة التفتيش الجمركي على سواحل الجزائر للسفن التي تقل حمولتها عن 100 طن، بحيث يشمل 50 ميل بعد أن كان 20 ميل سابقاً.

- **المادة الخامسة:** إن سلطات تفتيش المراكب التي تقل حمولتها عن 100 طن، وهي المخولة بموجب القوانين النافذة لضباط وبحارة السفن البحرية الحربية تصبح فيما يتعلق بالمنطقة المعنية بالمادة الرابعة من صلاحيات ضباط وملاحي طائرات الهليكوبتر وغيرها من الطائرات البرمائية العسكرية، وكذلك تحول إلى كل جهاز من أجهزة البحرية الحربية يحتمل أن يعين لهذا الغرض[1].

بعد إصدار هذه التشريعات، عمدت فرنسا إلى مطاردة الكثير من السفن وإيقافها، وقد أوردت "المجلة الفرنسية الحربية"، وهي مجلة شبه رسمية تصدر بباريس، بيانات تتضمن كل شهر لائحة بالعمليات التي تمت في هذا المجال، ومن ذلك قولها: " قامت قطعنا البحرية وطائراتنا خلال شهر أكتوبر 1956 بالتحقق في هوية 600 مركب، وأوقفت 285، وزارت 69، وفي الفترة ما بين 3/ 12/ 1957 إلى 10/ 01/ 1958، أمكن معرفة 300 باخرة، وأوقفت 40، وزيارة 30 تم اقتياد 10 منها إلى أحد الموانئ "[2]، ولم تكتف فرنسا بعمليات المراقبة والتفتيش فقط، بل وصلت إلى أبعد من ذلك،

[1] مصطفى طلاس وبسام **العسلي، الثورة الجزائرية** ،دار الشورى ،بيروت، ط. 1، 1402 هـ/ 1982م،ص. 172.
[2] مصطفىطلاس ،نفسه، ص170

ويتذكر العالم ممن عاش أحداث ثورة التحرير الوطني الأعمال المثيرة التي قامت بها السلطات الفرنسية، ومنها على وجه الخصوص:

- إيقاف الباخرة المصرية آثوس [Athos] في 16 أكتوبر 1956، وهي محملة بـ100 طن من الأسلحة والذخيرة (2500 بندقية، 39 رشاشاً، 50 بندقية رشاشة، 250 مسدساً رشاشاً، 72 مدفعاً، 5000 قنبلة، وأكثر من مليون خرطوشة) [1]، وهي الباخرة الرابعة التي أرسلها الوفد الخارجي للجبهة من مصر بعد أن تمكنت البواخر الثلاث الأولى من الوصول إلى المغرب الأقصى، وإنزال كميات هامة من الأسلحة التي نقلت بعد ذلك إلى داخل الجزائر، وهذه البواخر هي "اليخت دينا"، "اليخت الانتصار" و"اليخت فاروق"[2]؛

- حجز الباخرة اليوغسلافية "سلوفينيا" محملة بالأسلحة وهي في طريقها إلى إنزال حمولتها قرب وادي ملوية في 18/ 01/ 1958؛

- حجز الباخرة الدانماركية "قرانيتا" بمرفأ سي (Port Say) قرب السعيدية في 23/ 12/ 1958؛

- حجز الباخرة التشكسلوفاكية "ليدسي"، وهي في طريقها إلى ميناء كبدانة المغربي في 07/ 04/ 1959 ؛

- حجز الباخرة البولندية "مونتي كاسينو" في جويلية 1959؛

- حجز الباخرة الألمانية "بيليا" قرب السواحل المغربية في 05/ 11/ 1959 ؛

- حجز الباخرة الهولندية بسواحل المنطقة الإسبانية قرب الناظور في 1959/12/12 - إيقاف الباخرة اليوغسلافية "سلوفينيا" للمرة الثانية في 29/ 03/ 1960؛

[1] M. Teguia, op. cit., p. 320.
[2] Yves Courrière, La guerre d'Algérie, T. 2, Le temps des léopards, Librairie Arthème Fayard, 1969, pp. 458-460

- إيقاف الباخرة اليوغسلافية "وجيا"، وهي في طريقها إلى مرفإ كبدانة المغربي في 13/ 04/ 1960 ؛

- حجز الباخرة الألمانية "لاس بالماس" في 09 جوان 1960 ؛

- إيقاف الباخرة اليوغسلافية "صربيا" في 05 جوان 1960[1]؛

- وفي ديسمبر 1960، تم توقيف 17 مركباً ألمانياً في عرض البحر الأبيض المتوسط، مما أثار أزمة حادة في العلاقات الألمانية الفرنسية، ولقد تم إيقاف معظم هذه البواخر في عرض البحر المتوسط، أو في المياه الإقليمية للمغرب الأقصى .

وعلى الرغم من هذه الإجراءات المشددة التي فرضتها السلطات الاستعمارية الفرنسية على الحدود البرية والبحرية للجزائر، فإن تدفق الأسلحة بقي مستمراً، وما يؤكد ذلك هو التقرير الذي خرجت به اللجنة البرلمانية الفرنسية التي أوفدت للتحقيق في الجزائر بتاريخ 22 جويلية 1957، ومما جاء في تقريرها ما يلي:"بينما يظهر الثوار الوطنيون، وهم أكثر تنظيماً وأقوى مما كانوا عليه في العام الماضي، فإن الموقف العسكري للقوات الفرنسية هو أسوأ مما كان عليه، وتبلغ القوة القتالية الحالية للثوار 25 ألف رجل، ولديهم من الأسلحة ما يكفي لتجهيز 15 ألف منهم فقط، وقد تحسنت أسلحة الثوار كثيراً بالمقارنة مع ما كانت عليه في السنة الماضية، ويتلقى الثوار ما بين 700 و800 قطعة سلاح حديثة في الشهر، منها حوالي 500 من تونس، والباقي من المغرب الأقصى"، ويؤكد الجنرال سالان (Salan) الرأي نفسه حين يصرح في ندوة صحفية أن 1500 قطعة سلاح تدخل سرّاً إلى الجزائر شهريا منذ 1957، وأن ثلاثة أرباع هذا السلاح يأتي عن طريق تونس، والباقي من المغرب الأقصى، ولا يتمكن **ج.ف** إلا من استرجاع ثلث الأسلحة المهربة من الحدود[2].

[1] محمد قنطاري، **مجلة الذاكرة**، نفس العدد، ص 124-125

[2] M. Teguia, op. cit., p. 322